19 ألف مشروع للحد من البطالة والفقر

■ أكد أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ السمة أن الحكومة اتخذت إجراءات عملية للحد من البطالة والتخفيف من الفقر، أهمها توسيع شبكة الأمان الاجتماعي والبدء بتنفيذ مشروعي الصالح الزراعي والسكني للشباب وذوي الدخل المحدود، وتنفيذ جملة من المشاريع التنموية والخدمية التي تجاوز عددها ١٩ ألف مشروع خلال الأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ التي تعتبر مجالاً لتوفير فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر.

وأوضح السمة أن معظم تلك المشاريع تركزت في مجالات التعليم والمياه المامونة والصرف الصحي والطرق والكهرباء ومجالات الصحة والرعاية الأولية، وغيرها من المشاريع التي انتشرت في معظم المديريات والعزل بمتوسط ٦٠ مشروعاً تقريباً لكل مديرية.

وأشار إلى أن الحد من البطالة والتخفيف من الفقر يمثل هدفاً من أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وغايتها ورسالة البرامج التنظيمية والحكومية التي نالت بموجبها الثقة الشعبية والبرلمانية لإدارة شئونها.■

فيما الوزارة تطالب بوقف الحفر

18 ألف بئر تستنزف مياه حوض صنعاء

▷ طالبت وزارة المياه والبيئة بالإيقاف الفوري لظاهرة انتشار الحفر العشوائي لآبار المياه واتخاذ الإجراءات الصارمة وتفعيل دور الجهات المختصة في ضبط وإيقاف المخالفات ووضع المعايير والضوابط لاستيراد معدات الحفر والضخ. كما شددت على إيقاف النزيف الأكبر والأخطر للمياه بترشيد الاستخدام في الري وإيقاف التوسع في الزراعة المروية وخاصة زراعة القات وإيجاد فرص عمل بديلة للمزارعين والمسوّقين.

كتب/ جمال مجاهد

وحثت دراسة أعدها مدير إدارة التوعية المائية بالهيئة العامة للموارد المائية التابعة للوزارة محمد عبد السلام سالم، على أهمية إجراء البحوث والدراسات لإيجاد المحاصيل البديلة ذات العائد الاقتصادي والأقل استهلاكاً للمياه "مثل زراعة أشجار اللوزيات"، والاستفادة من مياه الأمطار والسيول في تغذية المياه الجوفية وتطبيق تقنيات التغذية الاصطناعية بحفر الخنادق والآبار الخاصة بذلك لاستيعاب مياه السيول وحمايتها من التبخر والتلوث، وكذا إنشاء مشاريع حصاد مياه الأمطار والسيول وإعادة بناء وترميم الحواجز المائية ومنشات حصاد الأمطار التاريخية القديمة وإقامة المدرجات الزراعية واستمرار صيانتها وتشجيع الزراعة المطرية.

ودعت الدراسة المعنونة "الوضع المائي في حوض صنعاء- المشكلة والحلول المقترحة" إلى حماية مناطق تغذية المياه الجوفية من الزحف والانتشار العمراني، وحصر جميع الآبار في حوض صنعاء حسب نوعية المياه وتخصيص الآبار ذات المياه العذبة لأغراض الشرب فقط، واعتماد الخطة التنفيذية لإدارة الموارد المائية في حوض صنعاء لعام ٢٠٠٧ وتبني الجهات المسئولة تفعيلها، واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المياه ووضع التشريعات المائية المتعلقة بحقوق الانتفاع بالمياه الجوفية، بالإضافة إلى توسيع شبكة المراقبة وتكثيف الدراسات المائية وخاصة في الأحواض الفرعية الحرجة، وتسجيل جميع آبار المياه وتركيب عدادات عليها ومراقبة كمية المياه المستخرجة منها وتقنينها بحسب الاحتياج وفرض رسوم على المياه المستخدمة للأغراض الزراعية.

استنزاف مستمر

وأكدت الدراسة التي حصلت عليها «الميثاق» استمرار هبوط مستوى مناسيب المياه في حوض صنعاء، ووجود عجز كبير في تغذية الخزانات الجوفية وهذا يعني أن المخزون المائي يتناقص في معظم الأحواض الفرعية، واستمرار تعميق حفر الآبار مما يدل على أن مستوى مناسيب المياه يأخذ بالهبوط، كما أن حوالي ٨٠٪ من إجمالي المياه المستهلكة تستخدم لأغراض الري منها حوالي ٥٠٪ لري أشجار القات.

ونبّهت الدراسة إلى ظهور مؤشرات تلوث المياه الجوفية وذلك من خلال وجود نسبة تركيز عالية للنترات وعنصر الفلورايد وارتفاع قيم التوصيل الكهربائي مما يدل على تأثر المياه بالتلوث، وتدني كفاءة معالجة مياه الصرف الصحي في محطة صنعاء وعدم قدرتها على استيعاب المياه العادمة القادمة من العاصمة، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

ولاحظت الدراسة أنه "يمكن توفير حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه في حالة تغطية جميع المساحات الزراعية المروية في حوض صنعاء بأنظمة الري الحديث وهذه الكمية كافية لسد احتياجات مدينة صنعاء لمدة عامين تقريباً. كما أن كمية الأمطار التي تهطل على حوض صنعاء سنوياً تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب تعود معظمها إلى الغلاف الجوي بسبب مشكلة ارتفاع معدلات التبخر.

وكشفت الدراسة عن تزايد عدد آبار المياه في حوض صنعاء ليصل إلى ١٨ ألف بئر في عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت ثلاثة آلاف بئر في عام ١٩٨٥م.

وأوضحت أن إجمالي المياه المستخرجة من حوض صنعاء يقدر بـ ٢٦٩,٦ مليون متر مكعب سنوياً بينما تقدر التغذية السنوية من الأمطار بـ ٥٠,٧ مليون متر مكعب، وبالتالي تصبح الموازنة المائية سالب ٢١٨,٩ مليون متر مكعب.

وتتوزع المياه المستخرجة على الري بـ ٢٠٩,٢ مليون متر مكعب، والصناعة ٤,٧٦ مليون والسياحة ٠,٣٦ مليون، فيما يقدر إجمالي إمداد المياه الريفي بـ ١,١ مليون واستخدام المياه في المناطق الحضرية بـ ٢٩,٩ مليون للقطاع الخاص و٢٤,٣ مليون للقطاع العام، وبالتالي يقدر العجز بحوالي ٢١٨,٩ مليون متر مكعب سنوياً.

وبحسب الدراسة فإن كمية المياه التي تغذي الحوض الجوفي تصل إلى ١٣٠ مليون متر مكعب في السنة، منها ٨١ مليون متر مكعب من عائدات المياه المستخدمة، إضافة إلى مياه الأمطار وبذلك يصل العجز المائي إلى ١٤٠ مليون متر مكعب. بينما يقدر حجم المخزون المائي الجوفي المتبقي في الحوض خمسة مليارات و٢١٢ مليون متر مكعب.

أسباب الأزمة

وتتمثل أهم أسباب أزمة المياه في حوض صنعاء في الموقع الجغرافي حيث يقع الحوض في النطاق الجاف والشديد الجفاف شمال خط الاستواء ولذلك فإن كمية الأمطار الموسمية قليلة، ومعدلات سطوع أشعة الشمس عالية، ومعدلات التبخر مرتفعة، ولا توجد أنهار أو بحيرات مائية عذبة، إلى جانب النمو السكاني المتسارع بما يفوق قدرات المصادر الطبيعية المتاحة، وتوفر معدات الحفر والضخ الحديثة والمتطورة وسهولة استيرادها، وانتشار الحفر العشوائي لآبار المياه والضخ الجائر للمياه الجوفية، والتوسع في الزراعة المروية "زراعة المحاصيل النقدية وخاصة زراعة القات"، وإتباع أساليب الري التقليدية في الزراعة مثل الري بالغمر "تدني كفاءة الري".

وهناك أسباب أخرى أهمها عدم الأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية عند وضع الخطط التنموية الاقتصادية المستقبلية.

وأظهرت الدراسة أن اليمن تقع تحت خط الفقر المائي البالغ ألف متر مكعب في السنة، حيث يقدر معدل نصيب الفرد في اليمن من المياه المتجددة في عام ٢٠٠٩ بـ ١١٤ متراً، والذي تناقص منذ عام ١٩٨٠ "٥٧٩" متراً و١٩٩٠ "٢١٤" متراً و٢٠٠٠ "١٥٠" متراً.

بينما يصل هذا المعدل في العالم إلى ٧٢٠٠ متراً وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٢٥٠ متراً.■

مؤشرات اقتصادية

أربع اتفاقيات لتمويل مشاريع تنموية في اليمن

■ وقعت اليمن مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية الأربعاء في العاصمة الأردنية عمان على أربع اتفاقيات تمويلية لعدد من المشاريع التنموية الحيوية في اليمن.

حيث وقعت اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبصيغة نهائية على اتفاقية المساهمة في تمويل المرحلة الثانية من مشروع التقاطعات الرئيسية في العاصمة صنعاء بكلفة إجمالية تصل إلى ٣٦ مليون دولار، كما تم التوقيع علي اتفاقية المساهمة في تمويل مشروع المدرج الجديد لمطار تعز بكلفة تصل إلى ٢٦ مليون دولار. وقع الاتفاقيتين عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وعن الصندوق المدير العام رئيس مجلس الإدارة عبد اللطيف يوسف الحمد. كما وقعت اليمن والبنك الإسلامي للتنمية علي اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع صوامع الغلال بميناء الصليف بكلفة إجمالية تصل إلى ٢١,٣ مليون دولار، وكذا على اتفاقية منحة يقدم بموجبها البنك منحة مالية لليمن تقدر بـ ٢٣٩ ألف دولار للمساهمة في الدعم المؤسسي لوحدة نظم المعلومات الجغرافية "GIS" بأمانة العاصمة.

ويأتي توقيع تلك الاتفاقيات على هامش الاجتماع السنوي للمؤسسات التمويلية العربية المنعقد حالياً في الأردن وترجمة لنتائج مؤتمر لندن للمانحين وفي إطار الإيفاء بتعهدات المؤسستين التمويليتين المتعلقة بتمويل مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٢٠٠٦- ٢٠١٠.■

سلة الطماطم بـ50 ريالاً في حجة

■ بعد ارتفاع أسعارها قياسياً في الفترة السابقة حيث تجاوز سعر السلة الـ٥٠٠٠ ريال.. انخفض سعر الطماطم في السوق المحلي مع حلول فصل الصيف الى ٣٠٠ ريال في عدة محافظات ومديريات محافظة حجة.

المجنونة - أي الطماطم كما يسميها اليمنيون لم يتوقع مزارعو منطقة عبس بحجة الذين اقبلوا على غرسها لتحقيق الربح والفائدة أن يصل جنونها الى هذا المستوى ليكون سعرها خمسين ريالاً وأجرة من يقوم بجني سلة الطماطم ٥٠ ريالاً.

وأفاد مزارعون لـ«الميثاق» ان خسارتهم الكبيرة تهدد بتعرضهم للسجن لعدم قدرتهم على سداد ديون شراء بذور الطماطم والمبيدات والمياه. ■

أعمال الصيانة وزيادة طلب الكهرباء.. زادت ساعات الإطفاء

مدير المؤسسة:

المعالجات كثيرة.. ولكن الانقطاع سيستمر

■ رغم الوعود المتكررة بمعالجة مشكلة الكهرباء في القريب العاجل إلا أن مفاجآت (طفي لصّي) عاودت بصورة مكثفة مع حلول فصل الصيف لتفرض ظلام الساعات على السكان..لم تعد الكهرباء تكتفي بساعة واحدة وإنما اثنتين، ثلاث على الأقل..وإلى جانب احتراق أعصاب الكثير في الظلام المباغت للحظة حاجتهم للضوء باتت مشكلة احتراق الاجهزة الالكترونية قضية مؤسسة الكهرباء الأكثر إيلاماً في نفس المواطن.

كتب / نجيب شجاع الدين

الأمر أشبه بالصدفة والصدمة معاً.. ما يؤدي الى تلف آلاف الريالات يدفعها المواطن ثمناً لتلاعب التيار الكهربائي بأدواته، وفي آخر الشهر هناك فاتورة مع تهديد بفصل التيار.

في هذا السياق المهم أوضح مدير عام مؤسسة الكهرباء المهندس عبدالمؤمن مطهر أن مشكلة الاطفاءات الكهربائية في الوقت الراهن جاءت نتيجة توقف خطوط النقل الكهربائي من محافظة صنعاء الى محافظة ذمار واضطرار المؤسسة لصيانتها، وقد تم الانتهاء منها قبل يومين، الأمر الذي سيخفف من حدة الإطفاءات الصباحية.

وأشار الى أن محطة الحسوة في محافظة الحديدة التي تعمل بقوة ١٠٠ ميجا خرجت بالكامل لفترة اسبوع عن العمل من أجل الصيانة، والآن رجعت لتزويد المستهلكين بالكهرباء بنسبة ٨٥٪، كما نوه مطهر الى خروج بعض الوحدات الكهربائية في بعض المحطات عن الخدمة لنفس الغرض -الصيانة.

ويقدر احتياج اليمن للطاقة الكهربائية بـ٨٨٠ ميجا، في حين هي الآن ما بين ٧٥٠ - ٧٨٠ ميجا، وتطرق الى أن المؤسسة تواجه مشكلة عدم كفاية مخصصات الوقود للتشغيل خاصة في الفترة الصباحية، حيث تمنحها وزارة المالية ٦٠ ألف طن من الوقود شهرياً.

وأضاف: إن استهلاكنا يصل الى ٧٥ ألف طن إذا ما أردنا التشغيل، وحول احتياج المستهلكين للكهرباء في فصل الصيف قال مدير المؤسسة: إن الطلب بدأ يرتفع بشكل كبير وتجاوز ٩٢٠ ميجا في الشهر بعد أن كان ٨٨٠ ميجا أي بزيادة ١٠٪.

وأكد المهندس عبدالمؤمن مطهر أن الاطفاءات الكهربائية ستستمر خلال الايام القادمة ولكن ليس بنفس ما كانت عليه سابقاً.. لافتاً الى أن ذروة الطلب على الكهرباء في فصل الصيف ستكون في شهري يونيو ويوليو ولابد من الإطفاء المبرمج على كافة المناطق.

وقال: نحن نعمل على التواصل مع وزارة المالية لرفع مخصص الوقود الشهري اضافة الى استكمال برنامج صيانة بعض الوحدات الكهربائية الخارجة عن العمل بحيث سيتم إعادتها في مايو القادم، ويتوقع أن يصل التوليد الكهربائي في حال نجاح تلك الخطوات الى ٨٣٠ أو ٨٥٠ ميجا.

وفيما يخص شكوى تضرر الاجهزة الكهربائية لبعض المواطنين جراء الانقطاعات الكهربائية أوضح أن إشكالية الذبذبات في الشبكة قد تتسبب أحياناً بذلك حيث ينخفض التردد الكهربائي او يزيد عن المطلوب.

وأكد أن المؤسسة تقوم ببعض المعالجات لهذه المشكلة مثل تركيب أجهزة ضبط التردد الكهربائي على خطوط الخلايا المتضررة.. لافتاً الى أن بعض الخلايا زائدة عن قدرتها، وبعضها قدرتها أصبحت منخفضة لكثرة الاشتراكات، وبالتالي يكون انقطاع التيار الكهربائي متذبذباً.

وقال مدير المؤسسة العامة للكهرباء: لا أعتقد أن مسؤولية تضرر المواطنين تتحملها المؤسسة، فهي تعمل على تحسين الشبكات ومعالجة هذه الخلايا بحسب إمكاناتها المتوافرة..الى ذلك أكد المهندس عبدالمؤمن مطهر سعي المؤسسة الى إدخال محطة مأرب الغازية للعمل بدءاً من يوليو القادم، لكنه أشار الى مشاكل اجتماعية تواجه المؤسسة بشأن محطة مأرب، رافضاً الحديث عنها. ■

قائمة شركات عالمية لإنشاء محطة مأرب الثالثة

■ وافقت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات على اعتماد قائمة الشركات العالمية المصنعة التي تم تأهيلها لإنشاء محطة مأرب الغازية الثانية لتقديم عروضها الفنية والمالية الخاصة بإنشاء محطة مأرب الغازية الثالثة بقدرة تصل إلى حوالي ٤٠٠ ميجاوات.
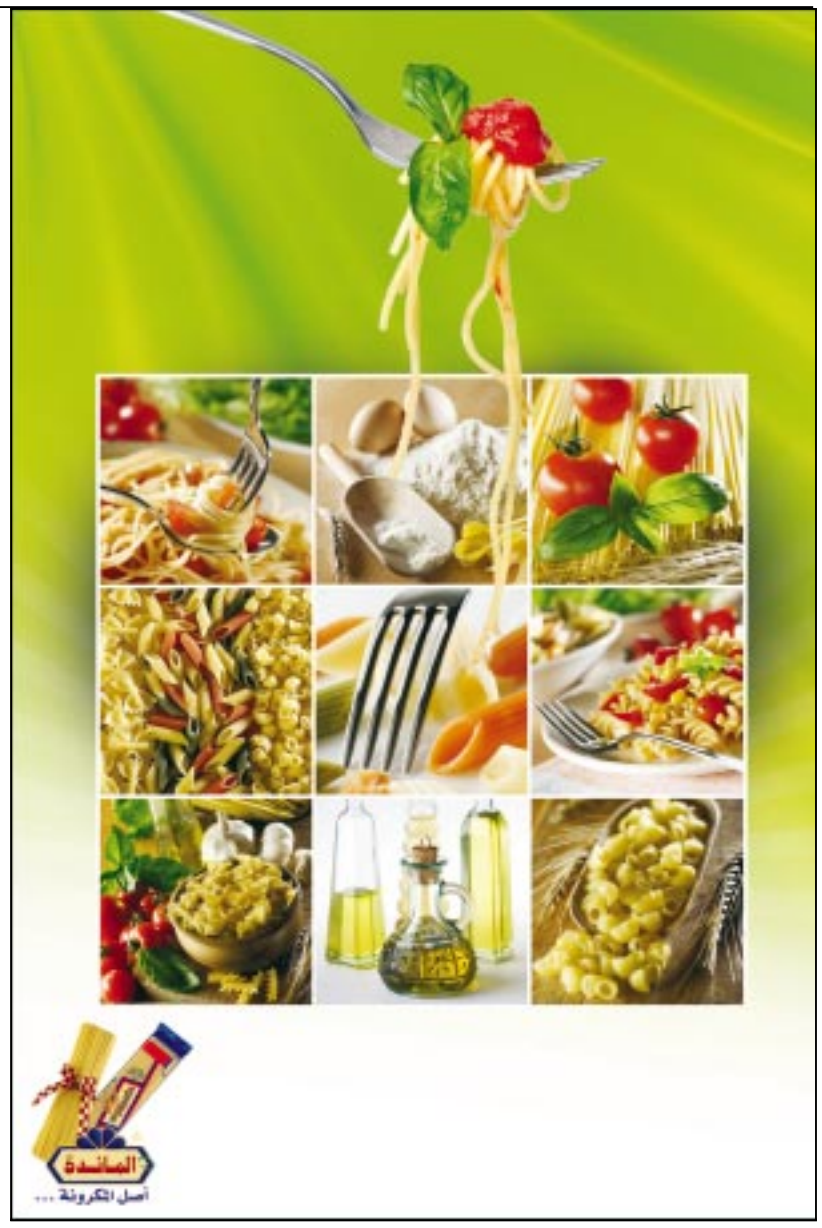
كما وافقت اللجنة في اجتماعها الأربعاء برئاسة المهندس محمد أحمد الجنيد على طلب وزارة الكهرباء والطاقة بإعادة إنزال مناقصة مشروع الطاقة الخامس مرة أخرى، شريطة التأكد من توفر التمويل الكافي للمشروع ومراجعة الدراسات الفنية المعدة وإعداد وثيقة المناقصة بحسب المتطلبات، وفي إطار التمويل المتاح وتجنب أوجه القصور الذي رافق المناقصة السابقة. ووافقت اللجنة على طلب وزارة الكهرباء بتعديل وثيقة التأهيل المسبق لمشروع محطة معبر الغازية. ■